



ملا الجلال ومحمد هايف والشيخ دباسل الصباح وصلاح خورشيد ود.نايف المرداس



الشيخ خالد الجراح ود.عودة الرويعي



سمو الشيخ جابر المبارك والشيخ صباح الخالد ومحمد الجبري وعبدالله الرومي بعد رفع الجلسة

المويزري: الصبح تحدثت عن آلاف مدعي الإعاقة ولم تحل إلى النيابة سوى 38 حالة النصف: الاستجواب لم يقدم من 3 نواب بل من 1500 مدعي إعاقة كشفتم الوزارة



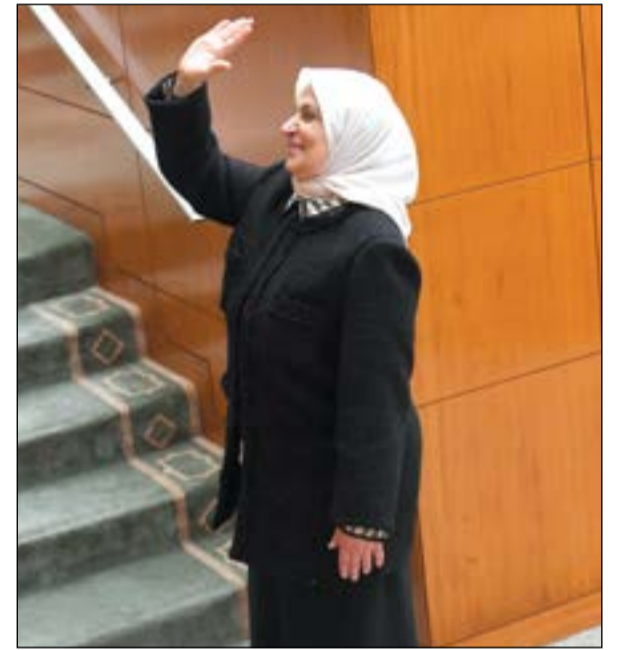
هند الصبيح وصفاء الهاشم وفرحة تجديد الثقة



د.نايف الجحرف وهند الصبيح



الشيخ ناصر صباح الاحمد محببا الصبيح



هند الصبيح بعد تجديد الثقة

سمو ولي العهد عندما كان وزيراً للشؤون كان لديه باب مفتوح للمراجعين، ونحن نضع ابواباً مغلقة ضد المعاقين! ومن يستطيع مقابلة المديرين الذين تحت أشرافك؟ هذه شهادتي للتاريخ وامام مجلس الأمة وردا على سؤال بالوقوف مع طرح الثقة. رياض العدساني (معارضاً لطلب طرح الثقة): أدافع عن الحق وردا على ما طالتنا من تجريح، ففضيلة الشؤون انا اتابعها اولاً باول ولا اشك في

تحصى ولم تسمعي الطرف الثاني مثل الشفافية وفهد الاحمد والبنيان، لكن جمعية المساعدات للطلبة لم تقدرى على حلها. مستشار تعيينته مدير مقاه شعبية بمكافأة 1000 دينار، هذ مخالفة لجميع القوانين والقرارات، والـ 350 موظفاً الذين تم تعيينهم استرضاء للنواب، استمرت أم ذممت فالاستجواب تصحيح مسار، هناك اشخاص يعانون من الآلام.

ارضاء لقطب برلماني، هذا على حساب الوطن. سحبت 30 صالة افراح ولم تسحبي 4 صالات، فلماذا؟ قضية المساعدات، اوقفت المساعدات عن فئة المتزوجة من غير كويتي في أكتوبر 2016، وبعد ضغط النواب أرجعت هذه المساعدات مع ان القانون واحد، وأوقفت جميع فئات العجز المالي. وزيرة حلت جمعيات خيرية واهلية لا تعد ولا

تقولي وظائفهم؟ هذا تنفيج فلان وفلان. الاستفادة ليس شرطا ان تكون مادية، استثناء وظائف اشرافية بالمخالفة لديوان الخدمة المدنية مثل مدير الحاسب الآلي ومراقب في التخطيط ورئيس قسم في التوعية والارشاد من مراقب في الشؤون الى مراقب في الاعاقة. وزيرة تضرب بعرض ديوان الخدمة، وكيل تعيينه عينته بالباراشوت، ومن لا يسير حسب توجهاتها تتم تصفيته، 350 مخالفة بالتوظيف في المكتب الفني اذا كنت تقولين انت أم الاستفادة ليس شرطا ان تكون مناقصة، لكن عندما تاتي الترضيات بعد تقديم الاستجواب، هل هذا اصلاح؟ متى نفذت الاحكام القضائية؟ هل مجالس الادارات من اجل التنقيح للنواب؟ لماذا لم تضعي «سلايد» الـ 44 او اكثر في التعيينات ولم

الشحومي: لمست من الحريش والطببائي وبقية المحكومين ارتفاع معنوياتهم

بفوق العدد المعروض عليها في القضية بل ذهبت الى ايد من ذلك في ان اوراق التحقيقات اثبتت بصمات لعدد خمسة اشخاص دخلوا قاعة عبدالله السلام الا انه تم استبعادهم من القضية ولم يتم ضمهم لاعاد المعروضين عليها، الامر الكفيل باسقاط الدعوى الجزائية عن المحكومين ويؤكد سلامة موقفهم واستبعاد صفة ارتكابهم الجريمة وبناء على ما سبق يؤكد ان الحكم الصادر بالسجن ماله السقوط في محكمة التمييز. ولغت الشحومي في ختام بيانه الى انه سيسشارك قريبا اهالي المحكومين بالافراج عن ابنائهم ومستطوي هذه الصفحة من تاريخنا السياسي والبرلماني.

أكد النائب السابق والمحامي احمد الشحومي انه قام صباح امس الاربعاء بزيارة السجن المركزي والقاء بالثلاثين دمجعان الحريش ود.وليد الطببائي وبعض الاخوة المحكومين في قضية دخول المجلس. وكشف الشحومي انه لمس من النائبين الحريش والطببائي وبقية المحكومين ارتفاع معنوياتهم، مشيراً الى ان الجميع بخير وانهم مطمئنون لاستناب الى محكمة التمييز من اصدار حكم لصالحهم لقناعتهم التامة بسلامة موقفهم القانوني في القضية. وقال الشحومي: كما سبق ان اعلنت أنني لا أرى هناك ثمة جريمة في دخول مجلس الأمة في الدخول الى مبنى

الشيخ فواز الخالد

محافظ الاحمدي: تجديد الثقة في الصبح يعكس النهج الحكومي البناء

هذا محافظ الاحمدي الشيخ فواز الخالد وزير الشؤون ووزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية هند الصبيح بتجديد الثقة، مؤكداً ان ذلك خير برهان على سيرها في طريق الإصلاح، وترجمة النهج الحكومي البناء في مختلف مجالات العمل والإنتاج. وأشاد الخالد بالنهج الديموقراطي داخل مجلس الأمة والطرح الرافقي للاستجواب سواء من قبل النواب المستجوبين أو من الوزارة الصبيح، ما يؤكد

متضامنو ديوان الخنة: السجن مكان الفاسدين وليس الشباب المعتقلين



جانبا من الحضور في ديوان الخنة



محمد هايف ود.عبدالكريم الكندري في الوقفة التضامنية في ديوان الخنة مساء امس الاول

المجلس، مؤكداً ان هؤلاء المخلصين ليس مكانهم السجن ولكن الأمور انعكست وأصبح السارق يسرح ويمرح. وقال «ان البعض من الفاسدين وسراق المال العام هم من يستحقون ان يكون محل المعتقلين الشباب وبشهادة الحكومة انهم قبضوا ملايين واشهد اني كنت عضوا في لجنة الايداعات وان البعض قبض ملايين الدنانير ومع الاسف لا زالوا يسرحون ويمرحون».

دستوري هذا شأنك وبصراحة لا نهتم لرأيك ولن نلتفت له فهناك نص دستوري واضح بذلك». وأوضح الكندري أن المادة 75 من الدستور نصت على ان لسمو الامير ان يعفو بمرسوم عن العقوبة او ان يخفصها، اما العفو الشامل فلا يكون الا بقانون. واستنكر من جانبه النائب محمد هايف سجن نواب حاليين وسابقين ومتقنين وشباب من أبناء الكويت بقضية دخول

الشباب المعتقلين لا يمكن كسرها ومن يحاول اعدامهم سياسيا بان قانون العفو العام غير دستوري غير صحيح. وبين الكندري ان هناك نصا دستوريا واضحا بشأن العفو العام ما أسماها بمحاولات إعدام النواب والشباب سياسيا بمحاولة إقناعهم ان باب العفو العام مغلق أو غير دستوري. وقال الكندري «نرد على من يقول ان العفو العام غير

رشد الفهم أكد النائب د.عبدالكريم الكندري ان عدم محاربة المفسدين يعزز من اصرارنا على ضرورة مواجهة الفساد واشكاله واطرافه. وأشار الكندري خلال الوقفة التضامنية بديوان الخنة وحملت عنوان «شهرين خلف القضبان» إلى ان تضحيات